



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE
الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

اللجنة الدائمة الثانية الخاصة بالتعاون
الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
مصر - القاهرة

1- 2 أبريل 2009

اللجنة الخاصة بالطاقة

المقرر: السيد/ محمد محمد أبو العينين

مشروع قرار بشأن "استراتيجية تأمين الطاقة في منطقة
المتوسط"

-نظراً لإعلان برشلونة بتاريخ 28 نوفمبر عام 1995 والذي يؤسس للشراكة الأوروبية
المتوسطة؛

-نظراً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وآليات المرونة في بروتوكول كيوتو؛

-ونظراً للبرنامج المتوسطي للطاقات المتجددة لعام 2002، والذي يهدف إلى المساهمة في
ضمان تزويد المناطق الريفية للبلدان المتوسطية بخدمات طاقة مستدامة، وكذلك المساهمة
في تخفيف ظاهرة التغير المناخي من خلال زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط
الطاقة بالمنطقة .

-نظراً لاجتماع لجنة الاتصالات (COM (2003) 262) بشأن تطوير سياسة الطاقة الخاصة
بالاتحاد الأوروبي وشركائه؛

-ونظراً للكتاب الأخضر الصادر عن المفوضية الأوروبية بعنوان "استراتيجية أوروبية نحو
الطاقة المستدامة والتنافسية والأمن" (COM (2006) 105)، بروكسل، مارس 2006

-ونظراً للكتاب الأبيض الذي أصدره نادي روما بعنوان "الطاقة النظيفة من الصحارى -
(2007، DESERTRC) ؛

-ونظرا للنتائج التي توصل إليها المؤتمر الوزاري بشأن " الطاقات المتجددة وفعالية الطاقة: سياسات ابتكاريه وأدوات تمويل خاصة بالبلدان الجنوبية والشرقية المجاورة للاتحاد الأوروبي"، والتي اعتمدت في 19 أبريل 2007 في برلين ؛

-نظراً للاجتماع الذي عقد في موناكو في 29 و 30 مارس 2007 لمرصد البحر المتوسط عن الطاقة حول موضوع الطاقة والتنمية المستدامة؛

-ونظراً لقرارات المنتدى الأوروبي ومتوسطي حول الطاقة في سبتمبر 2007 ؛

-ونظرا لمشاريع لجنة العمل المتوسطية الخاصة بتنظيم الكهرباء والغاز MEDREG

الحالية والمخطط لها لربط البنى التحتية في دول المتوسط في مجال الكهرباء والغاز المعروضة على وفود الجمعية البرلمانية المتوسطية في الأول من أبريل بالقاهرة

-ومع الأخذ في الاعتبار الإعلان المشترك لقمة عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط (باريس 13 يوليو 2008)؛

-ومع مراعاة نتائج مؤتمر قمة الـ 20 في واشنطن يومي 14-15 نوفمبر 2008، واقتراحات الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس 2009، ونتاج اجتماع مجموعة الـ 7 الذي انعقد في روما يوم 14 فبراير 2009،

-وبالإشارة إلى نتائج إعلان طنجة الصادر في "منتدى الجنوب من أجل بحر متوسط جديد (ME Days) في 27 نوفمبر 2008،

أ - حيث تتميز دول البحر المتوسط بثلاث تباينات واضحة: في استهلاك الطاقة ومصادر الطاقة، وانبعاث ثاني أكسيد الكربون ؛

ب - وحيث أن استهلاك الطاقة في بلدان البحر المتوسط قد تزايد إلى أكثر من الضعف في العقود الأخيرة.

ج - وحيث أن دور الطاقة ومساهمتها القوية في النمو الاقتصادي المستدام ، وفي التنمية الاجتماعية-الاقتصادية ، وفي القدرة التنافسية يتطلب وجود إمدادات متنوعة من الطاقة بأسعار معقولة، ويمكن الاعتماد عليها ؛

د - على الرغم من دخول حقبة جديدة من الطاقة، فإن العالم تهيمن عليه مخاوف متزايدة فيما يتعلق بأمن الطاقة والطلب المتزايد عليها، وضرورة تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة والأمن الغذائي والحصول على إمدادات آمنة من الطاقة.

هـ - وحيث أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أصابت جميع دول العالم ونتج عنها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، لا يمكن التنبؤ مسبقاً بعمقها ومداهها، وانتقل تأثيرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي للاقتصاد ممثلاً في، تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع معدلات البطالة في العالم، وانخفاض حركة الاستثمار المباشر عالمياً، بالإضافة إلى تراجع الطلب على الطاقة وانخفاض أسعار البترول والغاز عالمياً.

و - وحيث بدأت ظروف السوق تستجيب للإجراءات المتخذة من قبل الدول، إلا أن مدى هذه الأزمة ما زال غير معلوم، وبالتالي ستؤثر على قطاع الطاقة في منطقة المتوسط.

ز - ومع التأكيد على أن البلدان المتوسطة لا تستطيع النمو إلا إذا عملت معاً. ومن ثم تثق في أهمية الإسراع في تنفيذ المشروعات ذات الأولوية التي اختارها رؤساء الدول والحكومات في إعلان باريس بشأن إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط باعتبارها أحد آليات الخروج أو الحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، ومن الضروري الاستمرار في متابعة التقدم المحقق في تنفيذ هذه المشروعات ؛

ح - حيث أن الصعوبات التي طرحتها الأزمة ليست بالتالي كلها سلبية تماماً ، فالكساد يعطينا فرصة إعادة استخدام اقتصادنا وشركاتنا، كما تتيح الأزمة للحكومات فرصة فريدة لتوجيه الموارد المالية نحو تطوير التكنولوجيات الخضراء والطاقة البديلة ؛

ط - وحيث أن مشكلة تأمين الطاقة وتوفيرها يجب أن تصبح وسيلة لتقارب أوثق لدول منطقة المتوسط ليكون لها أهداف مشتركة وسياسة مشتركة للطاقة ؛

ي - وحيث أن وجود سياسة مشتركة للطاقة ليست فقط ضرورة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ولكن يمكن أن يكون فرصة لتحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة تتمتع بالرخاء والقوة ؛

وعلى ذلك فإن قوة العمل الخاصة عن الطاقة :

- (1) تؤكد أهمية دعم التوجه نحو الاستغلال المشترك للثروات المتوفرة في المنطقة المتوسطة مثل الصحراء التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إنتاج مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة والتي يمكن أن تساعد في المحافظة على التوازن بين الحاجة إلى إنتاج هذه الطاقات وتحقيق الأمن الغذائي.
- (2) تشير إلى الفوائد الجمة التي يمثلها، لجميع الشركاء، إنشاء سوق الطاقة المتوسطة المتصلة والمندمجة من خلال توسيع اندماج أسواق الطاقة في منطقة المتوسط، ومن خلال إنهاء مشاريع البنية التحتية الضرورية للطاقة.
- (3) تدعو الدول المتوسطية والدول الصناعية المتقدمة لتطبيق اتفاقية كيوتو وتشجيع هذه الدول لبناء محطات طاقة متجددة من الرياح والشمس صديقة للبيئة.
- (4) تؤيد اعتماد تنظيم وإيجاد مستويات كافية من أمن الطاقة بمثابة ضمان لنوعية الإمداد في سوق متوسطة ؛

البرتغال - معلق

- (5) توصي أن تقوم الدول الأعضاء في الجمعية بإجراء استعراض لسياساتها في مجال الطاقة وتحديد ما إذا كان الجهاز التشريعي المناسب بشأن مصادر الطاقة البديلة في وضعه الصحيح .
- (6) تدعو إلى دعم الاستثمار في الطاقة المتجددة وتطوير البرامج التعليمية . ويكن تحقيق ذلك بتبني سياسات وتشريعات ، والعمل على دفع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- (7) تشجع كافة بلدان الجمعية البرلمانية لدول البحر المتوسط أن تقتدى بالمثال الذي ضربه الاتحاد الأوروبي في قراره بزيادة نصيب الطاقات المتجددة بنحو 20% على الأقل في عام 2020 ، وبالتالي بلوغ نسبة مئوية مرتفعة من إنتاج الطاقة المتجددة بالنسبة لإجمالي استهلاك الطاقة، وفقاً لقدرات كل بلد، وتدعو دول شمال المتوسط إلى توفير المساعدة

التقنية للبلدان الشريكة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية، والحرارية الأرضية وغيرها من أنواع الطاقة المتجددة (فرنسا) ؛

(8) بتأيد تشجيع الاستثمارات في تنويع مصادر الطاقة (خليط الطاقة) لمكافحة التبعية وعدم الكفاءة وبلوغ الأمان في العرض ، والقدرة التنافسية ، والاستدامة البيئية (البرتغال معلق)

(9) تؤكد على أن تدعيم خطة الطاقة الشمسية التي تم إطلاقها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط تتطلب الأخذ في الاعتبار تمويل تكنولوجيات الطاقة الشمسية وعلى نحو أعم في مجالات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة ، وأن المرفق المتوسطي للاستثمار والشراكة FEMIP عرض أن يلعب دوراً هاماً بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية ذات الصلة ، وذلك في برامج ومشاريع الاستثمار ، الواجبة التنفيذ في منطقة المتوسط في السنوات القادمة (فرنسا)

(10) تؤكد على أهمية دمج خطة الطاقة الشمسية المتوسطية في كل خطط العمل القومية لسياسة الجوار الأوروبية، والحث على التمويل بشكل أفضل من خلال خطة الإنعاش التابعة للاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار ؛

(11) تدعو المفوضية الأوروبية وحكومات دول البحر المتوسط إلى دمج مشاريع الطاقة الشمسية باعتبارها عنصراً رئيسياً لخطط الإنعاش الاقتصادي التي يجري تنفيذها لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية ؛

(12) تدعو إلى الاهتمام بترويج الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى في كل من أوروبا وشمال أفريقيا؛ وتشجيع الإنتاج من أجل ضمان أن الطاقة المتجددة يمكن الاعتماد عليها في جزء كبير من الاستهلاك الإجمالي للطاقة طبقاً لقدرات كل بلد؛ ودعوة كل من المفوضية الأوروبية والقطاع الخاص بالتعاون مع الدول لتوفير المساعدة الفنية من أجل تعزيز مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة منها والكبيرة ؛

(13) تشير إلى أهمية تشجيع إنشاء سوق للتبريد يعتمد على مصادر الطاقة المتجددة؛ حيث أن استخدام استخدام الطاقة الشمسية في هذا المجال فعال للغاية، ورخيص ، ويمكن أن يوفر استهلاك الكهرباء بشكل كبير خاصة في ظل تزايد الطلب على التبريد ؛

- 14) تؤكد على أهمية إيجاد حلول تكنولوجية لقضية تخزين الطاقة.
- 15) تؤكد على أهمية الباحثين الجامعيين العاملين فى الطاقات المتجددة وربطهم بالجهات الفاعلة فى القطاع الخاص ؛
- 16) تقر بأهمية مبادرات المعونة المالية التى يقدمها الاتحاد الأوروبى لتسهيل الوصول عن طريق الشبكات ، والربط الممكن بين شبكات النقل مع أوربا لخلق تكامل فى الطاقة مع أسواق الطاقة الأوروبية ؛
- 17) تبين أن تحقيق النجاح في سياسة الطاقة المتجددة يتطلب وضع سياسة فعلية لنقل التكنولوجيا، و تشير إلى أهمية التوصل إلى معاهدة متوسطة من أجل تنظيم وتنفيذ ونقل وترويج تكنولوجيات الطاقة المتجددة فى منطقة البحر المتوسط ، وتشجع كل دول الجمعية على تحقيق توافق بين قوانينها المتصلة بالطاقة المتجددة ؛
- 18) تدعو إلى سياسة واسعة النطاق لتوسيع دائرة المنح الدراسية وبرامج تبادل الطلاب في هذا المجال ، والاندماج الكلي للطاقة المتجددة في خطط العمل الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية و الثنائية وكافة الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في جنوب المتوسط ؛
- 19) تؤكد على تطوير عمل الهياكل الإقليمية والوطنية والمحلية الخاصة بالطاقة المتجددة (مثلا، المركز الإقليمي للتميز في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في القاهرة ، والمعهد الوطنى للهندسة والتكنولوجيا والابتكار INETI ، والمختبر الوطنى للطاقة والجيولوجيا LNEG والهيئة التنظيمية لخدمات الطاقة ERSE). فى البرتغال ؛ (البرتغال)
- 20) تدعو إلى إنشاء معهد متوسطى للطاقة ؛
- 21) تؤيد إنشاء مجتمع الطاقة الأورومتوسطى
- 22) تؤكد على مفهوم التكيف مع التغير المناخى في السياسات الوطنية، ووضع خطط لمنع وقوع المخاطر المتوقعة منطقة المتوسط ؛
- 23) توصى بالاستفادة من آليات التمويل المتاحة دولياً الخاصة بالحد من التلوث الناتج عن مصادر الطاقة التقليدية، ويشمل ذلك وضع خطة تجارية طموحة لجعل المتوسط
-

سوقا عالمية للكربون ، وتشجيع الخطط الوطنية والإقليمية للانبعاثات وربطها معا ، ومن المهم أيضا القيام بتطوير ونشر تكنولوجيات تجارية جديدة؛ لتقديم حوافز لاستثمارات القطاع الخاص، من أجل دعم تطوير تكنولوجيات جديدة بشكل مباشر، وتقديم المال اللازم لزيادة الاستثمار في نظم الطاقة منخفضة الكربون.

(24) وترى أننا إذا عملنا معاً ووجدنا جهودنا وتقاسمنا خبراتنا ونسقنا سياساتنا وأسواقنا ، سيكون من الممكن بناء استراتيجية متوسطة قوية وفعالة وطويلة الأمد.

* * * _____ * * *